



مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق

السنة السابعة عشرة

العدد ٤٤

كانون الثاني - حزيران ١٩٩٣

جمادى الأولى ١٤١٣ - شوال ١٤١٣ هـ

نقص الاستقراء وتضارب الآراء وأثرهما في فساد الأحكام اللغوية

الدكتور فوزي الشايب
جامعة اليرموك

كثيراً ما يقف الدارس خلال مطالعته كتب اللغة والنحو على أحكام متضاربة، وأخرى مجانية للصواب، أثبت كلام العرب زيفها كلياً أو جزئياً، ولا نقصد بالتضارب ههنا ذلك الذي يكون بين أقوال اللغويين أو النحويين، فهذا أمر طبيعي، وإنما نقصد التضارب في أحكام الشخص نفسه لغوياً كان أو نحوياً، حيال قضية واحدة، تنتقل فيها أحكامه من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، من موقف ما إلى ما يضاده تماماً. وما هذا وذاك إلا نتيجة طبيعية لنقص الاستقراء، والاعتداد الزائد بالقواعد والأحكام، وهذان هما آفة الدرس النحوي واللغوي. وعليه فقد كان «مما يعاب عليه النحاة، ومما يؤخذون به اضطرابهم إزاء كثير من الاستعمالات اللغوية السليمة التي لم تتسع لها قواعدهم... ثم في محاولات التلحين والتخطيء لرجال ثبتت فصاحتهم، وصحت نقولهم من القراء والمحدثين والشعراء، وكثيراً ما صدرت أحكام بنفي وجود لفظ، أو بمنع استعمال تركيب، ورد ذلك بشواهد لا يرقى إليها الشك»^(١) ونقصد بالنحو هنا، النحو بالمعنى العام، أي الذي يشمل النحو والصرف معاً، على حسب ما حدّه ابن جنّي من أنه «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب وغير ذلك»^(٢). وباختصار، النحو الذي نقصده هو العلم الذي تعرف به أحكام الكلم العربية أفراداً وتركيباً^(٣). فالأحكام الإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب، أو النحو بالمعنى الضيق.

(١) الحديث الشريف وأثره... ص ١١٢-١١٣.

(٢) الخصائص ١/ ٢٤.

(٣) حاشية ابن جماعة ص ٩.

ونحن لو رحنا نتتبع هاتين الظاهرتين؛ خطأ الأحكام، وتضاربها، في أقوال اللغويين والنحاة لأعوزتنا الحيلة، ولأعيانا الحصر، لذا فإننا سنختار أمثلة رمزية فقط.

أولاً: «لا غير»

فمن الأحكام التي أثبت كلام العرب زيفها تلحين بعض النحاة لهذا الاستعمال، «لا غير». قال ابن هشام^(١): «غير» اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يقطع عنها لفظاً إن فهم المعنى، وتقدمت عليها «ليس». وقولهم: «لا غير» لحن». وكرر هذا الحكم في موضع آخر فقال: «ولا يجوز حذف ما أضيف إليه «غير» إلا بعد «ليس» فقط... وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم: «لا غير» فلم تتكلم به العرب، فإما أنهم قاسوا «لا» على «ليس»، أو قالوا ذلك سهواً عن شرط المسألة».

لقد جزم ابن هشام بأن هذا الاستعمال لم تتكلم به العرب، ومن ثم كان - عنده - لحناً لا يجوز. وهو في حكمه هذا يعرض بالنحويين - ومن ضمنهم ابن هشام نفسه - كما سنبين ذلك لاحقاً - بدءاً بسيبويه وانتهاءً بالصبيان، وإننا لنعجب كل العجب، كيف يجري هذا الاستعمال على السنة الغالبة العظمى من جهايزة اللغة والنحو ولا يفطنون إلى أنه لحن لا يجوز؟! كيف لم يفطن إلى ذلك أبو النحو العربي سيبويه حين قال في كتابه «قرآن النحو»^(٢): «ويكون على «انفعل» قالوا: «انقحُل» في الوصف، لا غير». وكيف لم يفطن إلى ذلك المبرد، أنبه البصريين بعد سيبويه، حين قال: «فإذا قلت: ما عدا، وما خلا، لم يكن إلا النصب، وذلك لأن «ما» اسم فلا توصل إلا بالفعل... فصلتها الفعل لا غير». وكيف لم يفطن إلى ذلك أئمة الكوفيين ومقدموهم كالفراء الذي كان يلقب بـ «أمير المؤمنين في النحو»^(٣) الذي استعمل هذا الأسلوب خمس مرات في كتابه المشهور «معاني القرآن»^(٤)، كما أن «فاروق النحويين» و«صاحب العلم المستطيل»^(٥)

(١) مغني اللبيب ١/١٦٩.

(٢) شرح شذور الذهب ص ١٠٦.

(٣) الكتاب ٤/٢٤٧.

(٤) المقتضب ٤/٤٢٧.

(٥) معجم الأدباء ٢٠/١٢.

(٦) معاني القرآن ١/٢٦٤، ١/٣٠١، ١/٤٢٣، ٢/١٨٨، ٢/٢٤٦.

(٧) معجم الأدباء ٥/١٢٩-١٤٠.

ثعلباً قد استعمله إحدى عشرة مرة في مجالسه^(١). وإلى جانب أكابر النحاة البصريين والكوفيين، لم يجد البغداديون؛ أئمة النحو في القرن الرابع الهجري بأساً في هذا الاستعمال، فالزجاج إمام البغداديين استعمله غير مرة^(٢). وكذلك فعل ابن السراج في أصوله^(٣)، وقد فعل ذلك الزجاجي^(٤) وابن درستويه^(٥)، والسيرافي^(٦) وابن خالويه^(٧) والفارسي^(٨) وابن جنبي^(٩)... وإلى جانب النحويين فعل ذلك اللغويون كالجوهري في صحاحه^(١٠)، وقد أكثر ابن منظور من استعمال هذا التركيب في معجمه، الذي يعد أهم موسوعة لغوية عربية حتى يومنا هذا^(١١).

وبعد، فهل يعقل أن كل هؤلاء الأئمة من اللغويين والنحويين — وهم من هم علماء ومعرفة بكلام العرب وأسراره — قد سهوا ولحنوا؟ وعلى فرض أن هذا الاستعمال لم تتكلم به العرب على حسب ما ذكر ابن هشام، فإننا لا نجد ما يمنع من استعماله من باب حسن الظن بهؤلاء الأئمة، والافتداء بهم، فكيف إذا ورد السماع باستعماله؟ قال الفيروزبادي^(١٢) «قيل: وقولهم» لا «غير» لحن. وهو غير جيد، لأنه مسموع في قول الشاعر:

جوابا به تنجو اعتمد فورينا لعن عمل أسلفت لا غيرُ تسال

ثم أردف الفيروزبادي قائلاً^(١٣) «وكان قولهم: «لحن» مأخوذ من قول السيرافي: الحذف إنما يستعمل إذا كانت «إلا» و«غير» بعد «ليس»، ولو كان مكان «ليس» غيرها

(١) مجالس ثعلب: ١/١٠، ١/٩٧، ١/١٠١، ١/١١٦، ١/١٧٢، ١/١٧٧، ١/٢١٥، ١/٢٣٠.

٢/٣٨٦، ٢/٥٢٦، ٢/٥٨٣.

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١، ٢١، ٦٢.

(٣) الأصول في النحو ٢/١٩٦.

(٤) الجمل في النحو ص ٨.

(٥) تصحيح القصص ١/٢١٨، ٢٣١، ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٧٣، ٢٩٥.

(٦) إدغام القراء ص ٤٧.

(٧) الالفات ص ٨٧.

(٨) البغداديات ص ٢٥٤، ٥٠٥، ٥٥٦، وانظر المسائل العضديات ص ١٠٠، ٢٦٨.

(٩) انظر الخصائص ١/١٥٠، ٢/١٤٢، وانظر سر صناعة الإعراب ١/١٧٥، ١/١٧٩.

(١٠) الصحاح ٦/٢٢٨٥ عمود ١.

(١١) لسان العرب ٢/٣١١، ٤/١٠٧، ٧/٦١، ١٢/٣٦٨.

(١٢) القاموس المحيط ٢/١٠٤ مادة (غير).

(١٣) المرجع السابق، في المكان نفسه.

من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف، ولا يتجاوز بذلك مورد السماع».

وقد نص الزبيدي أيضاً على صواب هذا الاستعمال، فقال: (١) «وقد سمع ذلك في قول الشاعر المتقدم فلا يكون لحنًا. وهذا هو الصواب الذي نقلوه في كتب العربية وحققوه».

وإذا كان السيرافي ومن بعده ابن هشام قد حكما بعدم جواز حذف ما تضاف إليه «غير» إلا بعد «ليس» فإن ابن الحاجب قد سوى بين «لا» و«ليس» من حيث جواز الحذف والبناء على الضم، قال في أماليه: (٢) «إنما خصت «مثل» و«غير» في بنائهما على الفتح مع «ما» و«أن» في مثل قوله: «إنه لحق مثل ما أنكم»، و«غير أن نطقت...» لكثرتهما في الكلام ككثرة الظروف، فلما أضيفتا إلى المبني، أجرينا مجرى الظروف في جواز البناء، كما بنوا «غير» على الضم لما قطعت عن الإضافة تشبيهاً بالغايات حيث قالوا: لا غير، وليس غير».

فهذه شهادة من هذا النحوي على أن هذا الاستعمال مسموع ومنقول عن العرب، وهو ما صححه اللغويون وأثبتوه في معاجمهم كما بينا آنفاً.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما حقيقة «لا» في قولنا: «لا غير؟» أهى العاملة عمل «ليس» أم العاملة عمل «إن»؟ والجواب: أنها في هذا الاستعمال تحتملها معاً، ولكن لما كان الأكثر هو عمل «لا» عمل «إن»، فكونها العاملة عمل «إن» هو الأقوى، ذلك أن عملها عمل «ليس» قليل، حتى إن من النحويين من أنكره كالأخفش (٣)، والمبرد (٤)، والرضي الإستراباذي، قال في شرح الكافية (٥): «والظاهر أن لا تعمل «لا» عمل «ليس»، لا شاذاً ولا قياساً. ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر «لا» منصوباً كخبر «ما» و«ليس»، وهي في نحو: لا براح، ولا مستصرخ، الأولى أن يقال فيها هي التي في نحو: لا إله إلا الله، أي «لا» التبرئة».

(١) تاج العروس ٢/٤٦٠.

(٢) الأمالي النحوية ٤/١٠٩-١١٠.

(٣) معاني القرآن/الأخفش ١/٢٤.

(٤) المقتضب ٤/٣٥٩.

(٥) شرح الكافية ١/٢٩٢.

وفي الحقيقة إن انكار عملها عمل «ليس» بحجة عدم سماع نصب خبرها مردود بقول الشاعر:

تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا^(١)
ومما يحتمله أيضاً قوله:

نصرتك إذ لا صاحبٌ غير خاندل فبؤئت حصناً بالكماة حصينا^(٢)

وبناءً على هذا الذي ورد عن العرب فقد ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أن «لا» تعمل عمل «ليس»، ولكنهم وصفوا عملها هذا بأنه قليل. قال سيبويه^(٣): «وقد جُعِلت^(٤)، وليس ذلك بالأكثر، بمنزلة ليس». وقال الرمّاني^(٥): «ومن العرب من يجعل «لا» بمنزلة «ليس» كقولك: لا رجلٌ عندك». وقد نُسبَ إعمالها بقلّة إلى الحجازيين^(٦). وقال أبو حيان^(٧): «لم يصرح أحد بأن إعمال «لا» عمل «ليس» بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب «المقرب» ناصر المطرزي، فإنه قال فيه: بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها. وفي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونها دون طيء».

ولما كانت قلّة الاستعمال قرينة الشذوذ فقد حكم ابن الحاجب على عمل «لا» عمل «ليس» بأنه شاذ، مقيد بالشعر^(٨)، «والشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار». وإذا كان مدار الفصاحة هو كثرة الاستعمال^(٩)، فقد كان إعمال «لا» عمل «إن» هو الأفصح. قال ابن الحاجب^(١٠): «لا» التي لنفي الجنس، و«لا» التي بمعنى «ليس»

(١) مغني اللبيب ١/ ٢٦٤.

(٢) المرجع السابق، في المكان نفسه.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٩٦.

(٤) يقصد «لا».

(٥) معاني الحروف ص ٨٣.

(٦) التصريح على التوضيح ١/ ١٩٩.

(٧) مع الهوامع ٢/ ١٢٠.

(٨) شرح الكافية ١/ ٢٩٣.

(٩) المزهر ١/ ١٨٥.

(١٠) الأمالي النحوية ٢/ ١٦٤-١٦٥.

كلاهما لنفي الجنس، وإنما خصوا الأولى بهذا الاسم لأن هذه هي الموضوعة لذلك فصيحاً، فأضافوها إلى المعنى الذي وضعت لأجله، واستعمالها بمعنى «ليس» غير فصيح. ألا ترى أن العربي الفصيح في سعة الكلام لا يقول: لا رجل^(١) في الدار، وإنما يقول: لا رجل^(٢) في الدار». وإنما كانت العاملة عمل «إن» هي الفصحى لأنها نص في عموم النفي واستغراق الجنس، وأما العاملة عمل «ليس» فالنفي بها يحتمل العموم ويحتمل نفي الوحدة. وأما الاستغراق الذي تمحضت له العاملة عمل «ليس» في قراءة زيد بن علي، وأبي الشعثاء: «ألم ذلك الكتاب لا ريبٌ فيه»^(٣) وفي قول الشاعر:

تعز فلا شيء على الأرض باقياً ...
 ...
 فليس مستقاداً من اللفظ بل من دلالة المعنى.

وعليه فإن «غير» في قولنا مثلاً: «قبضت عشرة لا غير»، تكون اسم «لا» النافية للجنس مبني في محل نصب، والخبر محذوف، والتقدير: لا غير ذلك مقبوض. ويجوز أن تكون خبراً، والتقدير: لا مقبوض غير ذلك ولكن كونها اسماً هو الأرجح نظراً إلى كثرة حذف الخبر في هذا الباب نحو: لا بأس، ولا ضير، ولا فوت... فهذا أكثر من حذف الاسم، نحو: لا عليك. حتى لقد ذهب الزمخشري إلى أن بني تميم لا يثبتون خبرها في كلامهم أصلاً^(٤)، أي أنه عندهم من الأصول المرفوضة. وقد رد الأندلسي على هذا الذي ذهب إليه الزمخشري قائلاً: «والحق أن بني تميم يحذفونه وجوباً إذا كان جواباً، أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه، وإذا لم تقم، فلا يجوز حذفه رأساً، إذ لا دليل عليه، بل بنو تميم إذن كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به».

ويجوز أن تكون «غير» اسم «لا» العاملة عمل «ليس» أو خبرها أيضاً. وهو مرجوع لما قدمنا من أن أعمالها عمل «ليس» قليل.

(١) في المطبوعة «لا رجل» وهو خطأ.

(٢) في المطبوعة «لا رجل» وهو خطأ.

(٣) البحر المحيط ١/٢٦.

(٤) شرح المفصل ١/١٠٧.

(٥) شرح الكافية ١/٢٩٢.

ثانياً: سواء كان كذا أو كذا

ومن قبيل هذه الأحكام التي جانبها الصواب أيضاً تخطئة ابن هشام لقول القائل: «سواء كان كذا أو كذا». قال في المغني: (١) «وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: سواء كان كذا أو كذا...» وقد بين أن هذا خطأ، وأن الصواب هو العطف بـ «أم» (٢)، ومن ثم فقد أخذ على الجوهري قوله: «تقول: سواء علي قمت أو قعدت»، وعده سهواً منه (٣).

ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن هشام لم يكن أول من استنكر هذا الأسلوب، فقد سبقه إلى ذلك أبو علي الفارسي، فابن هشام إذاً متبع لا مبتدع، قال صاحب الخزانة: (٤) «وهو - أي ابن هشام - في هذا تابع لأبي علي».

والصحيح في ذلك أنه يجوز أن تأتي «أو» بعد سواء، وأخواتها، إذا لم تات همزة بعدهن، يعني أن «أو» مثل «أم» تفيد التسوية إذا لم تكن هناك همزة، ويكون الكلام محمولاً على الجزاء، أي على تقدير حرف الشرط، فقول الجوهري إذاً: «سواء علي قمت أو قعدت» صحيح فصيح، على أساس أن التقدير: إن قمت أو قعدت فهما علي سواء. قال السيرافي (٥): «سواء» إذا أدخلت بعدها ألف الاستفهام لزمّت «أم» بعدها، كقولك: سواء علي أقمت أم قعدت، وإذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام، جاز عطف أحدهما على الآخر بـ «أو»، كقولك: سواء علي قمت أو قعدت، فإن الكلام محمول على معنى المجازاة، فإذا قلت: سواء علي قمت أو قعدت فتقديره: إن قمت أو قعدت فهما علي سواء». وأجاز ذلك الرضي أيضاً، قال: (٦) «ويجوز مع هذا بعد سواء، ولا أبالي، أن تأتي بـ «أو» مجرداً عن الهمزة نحو: سواء علي قمت أو قعدت، ولا أبالي قمت أو قعدت، بتقدير حرف الشرط».

(١) مغني اللبيب ٤٢/١.

(٢) المرجع السابق، في المكان نفسه.

(٣) المرجع السابق، في المكان نفسه.

(٤) خزانة الأدب، ١١/١٧٠.

(٥) المرجع السابق ١١/١٦٩.

(٦) شرح الكافية ٤/٤١٣.

وعليه، فإن ما أخذه ابن هشام على الفقهاء وغيرهم من قولهم: سواء علي كان كذا أو كذا مردود؛ لأن كلام العرب: نثراً وشعراً يثبت صحة هذا الاستعمال، ففي النثر قراءة ابن محيصة «سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم»^(١). وقال الشاعر:

ولست أبالي بعد آل مطرف^(٢) حتوف المنايا أكثرت أو أقلت

وإذا كان كل من السيرافي والرضي قد ذهب إلى جواز العطف بـ«أو» في حالة عدم مجيء همزة الاستفهام بعد كلمة «سواء» وأخواتها، فإن ابن الحاجب قد أوجب العطف بـ«أو» في بيت الشعر السابق، معللاً ذلك بأن المجيء بـ«أم» يفسد المعنى كلية. قال معلقاً على البيت المذكور:^(٣) «لا يجوز فيه إلا «أو» على ما قال^(٤)؛ لأنه لما أعطى «أبالي» مفعولها، وجب أن يكون ما بعدها المذكور في موضع الحال، فيصير المعنى: ما أبالي حتوف المنايا مكثرة أو مقلّة، وهذا معنى «أو»، ولو قلته بـ«أم» لفسد من وجهين: أحدهما أن المعنى يكون: ما أبالي حتوف المنايا كثرة وقلّة، وذلك غير مستقيم في قصده. والآخر: أن يكون ما أبالي حتوف المنايا كثيرة وقليلة. وذلك فاسد؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع الحالين، وهو محال، فوجب استعمال «أو».

من هذا كله، يتبين لنا أن تخطئة ابن هشام لهذا الأسلوب مردودة، وأنه في المقابل أسلوب عربي مقبول ومنقول، وأن الجوهرى لم يكن ساهياً حين قال: «سواء علي قمت أو قعدت»، كما أن صاحب اللسان لم يكن ساهياً هو الآخر حين قال:^(٥) تقول: سواء سألتني أو سكت عني، وسواء أحرمتني أم أعطيتني» حيث جاء بـ«أو» في الجملة الأولى نظراً إلى عدم وجود همزة الاستفهام، وجاء بـ«أم» في الثانية بسبب وجودها، وهذا صريح بما فيه الكفاية بأن العطف بـ«أو» جائز إذا لم يكن ثم همزة.

(١) خزانة الأدب ١١/١٧٠.

(٢) شرح الكافية ٤/٤١٣. ورواية الكتاب (٣/١٨٥) «بعد يوم مطرف» ورواية الأمالي النحوية (٤/٥٧) «بعد موت».

(٣) الأمالي النحوية ٤/٥٧.

(٤) يقصد سيوييه.

(٥) اللسان ١٩/١٣٧.

ثالثاً: إنكار أبنية المطاوعة

أجمع النحويون على أن هناك أبنية للمطاوعة، مثل: انفعل وافتعل، وتفعل... قال سيبويه^(١) «هذا باب ما طاع الذي فعله على «فعل» وهو يكون على «انفعل» و«افتعل»، وذلك قولك: كسرت فانكسر، وحطمته فانحطم...». ولم ينكر أحد من النحويين على سيبويه هذا الذي قرره، وإنما تبينوا آراءه وحذوا حذوه، وأكدوا مقالته، فهذا ابن جني يقول: ^(٢) «اعلم أن مثال «انفعل» لا يكون متعدياً البتة، وإنما جاء في كلام العرب للمطاوعة». ثم وضع معنى المطاوعة بقوله: ^(٣) «ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمراً فتبلغه: إما بأن يفعل ما تريده، إذا كان مما يصح منه الفعل، وإما أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، وإن كان مما لا يصح منه الفعل. فأما ما يطاوع بأن يفعل هو فعلاً بنفسه فنحو قولك: أطلقت فانطلق، وصرفته فانصرف، ألا ترى أنه هو الذي فعل الانطلاق والانصراف بنفسه عند إرادتك إياهما منه أو بعثك إياه عليهما. فأما ما تبلغ منه مرادك بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، فنحو قولك: قطعت الحبل فانقطع، وكسرت الحب فانكسر، ألا ترى أن الحبل والحب لا يصح منهما الفعل؛ لأنه لا قدرة لهما، وإنما أردت ذلك منهما فبلغته بما أحدثته أنت فيهما، لا أنهما توليا الفعل؛ لأن الفعل لا يصح من مثلهما. إلا أنهما قد صاروا إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، وذلك أن الفعل صار حادثاً فيهما كما كان حادثاً في الفاعلين على الحقيقة».

وأما عن سبب تسمية هذه الأبنية مطاوعة فأجاب الرضي قائلاً: ^(٤) «وإنما قيل لمثله مطاوع؛ لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاوعه، ولم يمتنع عليه. فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً، نحو: باعدت زيدا فتباعد، المطاوع هو «زيد»، لكنهم سموا فعله المسند إليه مطاوعاً مجازاً».

(١) الكتاب ٤/٦٥-٦٦.

(٢) المنصف ١/٧١.

(٣) المرجع السابق في المكان نفسه وانظر شرح الشافية ١/١٠٣.

(٤) شرح الشافية ١/١٠٣.

إن القول بوجود أبنية للمطاوعة أمر مسلم به، وحكم مجمع عليه، لم يجد من يعارضه قديماً ولا حديثاً - على مبلغ علمنا - إلا الاستاذ الدكتور مصطفى جواد الذي وصف القول بوجود أبنية للمطاوعة بأنه خرافة! قال مستنكراً: (١) «وفي الصرف خرافة عجيبة لم يزل المعنيون بالصرف يرددونها، وما فتئت الكتب الصرفية تنقلها وهي المطاوعة التي مضى على ابتداعها أكثر من ألف سنة». ثم وضح رأيه في أبنية المطاوعة فقال (٢): «والصحيح أنه ليس في اللغة العربية أوزان للمطاوعة، ولا أثر للمطاوعة في هذه الأوزان التي ذكرها، وقد قام الخيال الصرفي في هذه المسألة بدور كبير، ونحن لم نجد عربياً فصيحاً استعمل في كلامه جملة «كسرت العود فانكسر»، ولا أمثالها، ولا «حطمت فتحطم». فالعرب كانت تكتفي بأن تقول: كسرت العود وحطمتها، وصورة الفعل تدل على نتيجته.. أما «انفعل» وما جرى مجراه من الأفعال المزعوم أنها للمطاوعة فهي في الحقيقة لرغبة الفاعل في الفعل، أو ميله الطبيعي أو شبه ميله إليه، من غير تأثير من الخارج». ثم أردف يقول (٣): «هذا هو السر الذي بقي مجهولاً عشرة قرون أو أكثر منها، ودعا خفاؤه إلى عبث كثير في اللغة ومعجماتها وكتب صرفها».

ولم يكتف المرحوم الدكتور مصطفى جواد بتسفيه آراء النحويين القدماء، وإنما مضى يهاجم قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بشأن أبنية المطاوعة قائلاً: (٤) «وعلى هذا نرى من المنسوخ علمياً قرار المجمع اللغوي المصري الخاص بالمطاوعة ونصه «كل فعل ثلاثي متعدد دال على معالجة حسية فمطاوعة القياسي «انفعل» ما لم تكن فاء الفعل واواً أو لاماً أو نوناً أو ميماً أو راء ويجمعها قولك «ولنمر» فالقياس فيه «افتعل».

وفي الحقيقة إن الاستاذ الدكتور مصطفى جواد قد غالى في رده وتقريعه، وجانب الصواب في حكمه، ذلك أنه إن لم يسمع بمثل: «كسرت العود فانكسر» أو «حطمت العود فتحطم»... فليس على النحاة ذنب في إثبات هذه الأبنية، ومن حفظ حجة على من لم

(١) المباحث اللغوية في العراق ص ١٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٧.

(٣) المرجع السابق، ص ١٨.

(٤) المرجع السابق، في المكان نفسه.

يحفظ، يشهد على ذلك قول سيبويه^(١) «كما قالوا: نَزَرَهُمْ فَتَنَزَّرُوا». فلا شك في أن الضمير في «قالوا» إنما يعود على العرب. فهذه حكاية من إمام النحاة عن العرب، وقد نص المحققون على أن «حكاية سيبويه لا ترد»^(٢). وقال الفارسي^(٣): «فإن ما يرويه - يعني سيبويه - يجب قبوله»، والقاعدة تقول: «وإذا ثبتت رواية ثقة مما لا يدفعه قياس لزم قبوله واستعماله ولم يجب دفعه»^(٤). وما ذكره سيبويه ليس كل ما جاء عن العرب، فمثل هذا الأسلوب شائع ومعروف، ولا يمكن حصر كل ما جاء منه غير أن إيراد بعض الأمثلة يكفي للتدليل على صحة ما ذهب إليه النحاة، وخطأ ما قرره المرجوم الأستاذ الدكتور مصطفى جواد. فالزجاجي يروي في أماليه أن المنصور قد عَنَّفَ المؤمل ذات يوم قائلاً^(٥): «أتيت غلاماً غراً فخدعتة!» فأجاب المؤمل قائلاً: «نعم يا أمير المؤمنين، أتيت غلاماً غراً كريماً، فخدعتة فانخدع لي». فقول المؤمل هذا شبيهه بقول النحاة: كسرت العود فانكسر.

ومن الأمثلة الشعرية قول أبي قيس بن الأسلت، يصف الحبشة والفيل عند ورودهم إلى الكعبة الشريفة:

محا جنهم تحت أقبابه
وقد شرموا جلده فانشرم^(٧)

ومن هذا القبيل قول أبي النجم:

في أقحوان بله طل الضحى
ثم زهته ربح غيم فازدهى^(٨)

(١) الكتاب ٦٦/٤.

(٢) شرح الكافية ٤٩٩/١.

(٣) البغداديات ٣٤٢.

(٤) المرجع السابق ٢٤٢.

(٥) أمالي الزجاجي ص ٩٥.

(٦) المرجع السابق في المكان نفسه.

(٧) اللسان ٢١٣/١٥. وقد ورد هذا البيت في السيرة على النحو الآتي:

محا جنهم تحت أقبابه
وقد شرموا أنفه فانخرم

السيرة النبوية ٥٨/١.

(٨) اللسان ٨٢/١٩.

ومنه قول الأعشى:

إذ نظرت نظرة ليست بكاذبة
وقوله أيضاً:

لذن غدوة حتى أتى الليل دونه
ومنه قول الأخطل:

وإذ وشى بي أقوام فأدركني
ومنه قول سهم بن حنظلة الغنوي:

حتى يصادف مالأ أو يقال فتى
والمعنى: لاقى التي تشعب الأقوام فشعبته فانشعباً^(٤).

ومنه أيضاً بيت زهير - على حسب رواية الأصمعي -:

هو الجواد الذي يعطيك نائله
عفواً ويظلم أحياناً فينظلم^(٥)

وجاء في سر صناعة الإعراب بشأن هذا البيت: ^(٦) «قال ثعلب في شرح ديوان زهير:
وسمعت أعرابياً ينشد: فينظلم بالنون». وأخيراً ما هو «أشعر العلماء وأعلم الشعراء»
ابن دريد يقول في مقصورته:

لكن لي عزمأ إذا امتطيته
لمبهم الخطب فأه فانفأى^(٧)

(١) ديوان الأعشى ص ١٢٩.

(٢) المرجع السابق ص ٣٣١.

(٣) ديوان الأخطل ص ٢٠٨.

(٤) الأصمعيات ص ٢٤٥. وانظر رواية الخزانة ٤٣٦/٩.

(٥) اللسان ٢٧٠/١٥.

(٦) سر صناعة الإعراب، ١/٢١٩ الهامش رقم ٧.

(٧) الفوائد المحصورة في شرح المقصورة ص ٢٩٨.

هذه أمثلة رمزية من الشعر والنثر تؤكد مجيء هذا الأسلوب الذي أنكره الدكتور مصطفى جواد، وأنه عربي فصيح.

أما اعتراض الدكتور مصطفى جواد على قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي نص على أن: كل فعل ثلاثي متعدٍ دال على معالجة حسية فمطاوعة القياسي «انفعل» - بعدم مجيء «انطرد»^(١) من «طررد» الثلاثي المتعدي، فمردود، نظراً إلى أن الأحكام اللغوية توضع في العادة بناء على الجمهور الأعظم، والأغلب الأعم لمفردات الظاهرة النحوية، قال الشلوبين:^(٢) «النحويون إنما يعتقدون أبداً قوانينهم على الأصول لا على العوارض. ولذا حدوا الإعراب بأنه تغيير آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها، ومن الاسماء المعربة ما لا تغيير فيه ولا اختلاف، كالمصادر والظروف اللازمة للنصب، فإن الأصل فيها أن تغير، لكن منع من ذلك قلة تمكنها، فهي في حكم ما يتغير نظراً إلى الأصل، وإلغاء للعارض». ومن هنا كانت القاعدة المشهورة. لكل قاعدة شواذ، وكما لاحظت ر. فرومكينا فإنه «قلماً يمكن صياغة قواعد متخصصة تماماً، وصارمة في مجال المواضيع اللغوية. وتعتبر مهمة تبعاً لذلك المؤشرات الكمية التي تعبر عن علاقة عدد الأمثلة التي تؤكد المبدأ النظري الراهن، بعدد الأمثلة التي تنفيه»^(٣).

وفي الحقيقة إن قرار المجمع لم يكن بدعاً من القرارات، وإنما هو ترديد أمين لأقوال القدماء، قال ابن درستويه:^(٤) «وليس فعل متعدٍ إلا وله فعل مطاوعة غير متعدٍ، إما على: «انفعل»، وإما على «افتعل»، أو تفعل، أو فعّل. وهو القياس. وإن قل استعمال بعض ذلك، أو لم يسمع، وليس كل مستعمل مسموعاً مروياً». فلعل صيغة «انطرد»^(٥) من جملة هذا المستعمل غير المسموع وغير المروي، أو لعلها قد أهملت. وقديماً ذهب سيبويه إلى أن العربية قد استغنت عنها غيرها. قال في الكتاب:^(٦) «وربما استغنى عن «انفعل»

(١) المباحث اللغوية في العراق، ص ١٨.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/ ٢٦٩.

(٣) نظرية أدوات التعريف والتنكير ص ١٩٤.

(٤) تصحيح الفصيح ١/ ٢٠٧.

(٥) استعمل صاحب لسان العرب هذه الصيغة. قال (مادة «خسا» ١/ ٥٨) مفسراً قول الشاعر: «كالكلب إن قيل له اخسا انخسا».

أي: إن طردته انطرد.

(٦) الكتاب ٤/ ٦٦.

في هذا الباب، فلم يستعمل، وذلك قولهم: طردته فذهب ولا يقولون: فانطرد، ولا فاطرد، يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه».

وليس هذا هو كل ما خرج عن القاعدة، فقد جاء «انفعل من مزيد الثلاثي، كما جاء من اللازم أيضا، وجاء أحيانا موافقا لمعنى الثلاثي وليس للمطاوعة، مثل: انسلخ وانطلق وانكمش وانجرد وانبعث وانسل.... قال سيبويه: (١) «وهذا موضع قد يستعمل فيه «انفعلت» وليس مما طأوع «فعلت» نحو: كسرتة فانكسر، ولا يقولون في ذا: طلقتة فانطلق، ولكنه بمنزلة ذهب ومضى».

وقد جاء «انفعل» مطاوعا للمزيد، مع أن القاعدة تقول: إنه مطاوع لثلاثي المتعدي، ولكن الصرفيين وصفوه بالقلّة، قال ابن الحاجب: (٢) «وقد جاء مطاوع «أفعل» نحو أسفقتة فانسفق، وأزعجته فانزعج، قليلا»، وقد عدّ ابن جنبي انطلق من هذا القبيل أي أطلقته فانطلق (٣). ومنه أيضا انقم وانجحر (٤) واندخل (٥) من أقحم، وأجحر وأدخل، وانفحم من فحّمته (٦).

وفضلا عن ذلك فقد جاء «انفعل» من اللازم مثل انسرب وانساب وانقزم وانداح بطنه، وانكدر.... وقد ذهب أبو علي الفارسي إلى جواز بناء «انفعل» من اللازم (٧). ولا يبعد عندي أن تكون هذه آتية من متعد مهجور هو «أفعل» أي أسرب وأسباب وأقزم وأداح وأكدر....

وفي الوقت الذي وصف فيه الصرفيون مجيء «انفعل» من «أفعل» بالقلّة وصفه صاحب درة الغواص بالشذوذ، وحمل بشدة على أولئك الذين يصوغون «انفعل» من «أفعل». قال بهذا الشأن: (٨) «ويقولون: انضاف الشيء إليه، وانفسد الأمر عليه، وكلا

(١) السابق ٤ / ٧٦.

(٢) شرح الشافية ١ / ١٠٨.

(٣) المنصف ١ / ٧١.

(٤) درة الغواص ٤٨.

(٥) همع الهوامع ٦ / ٢٧.

(٦) المرجع السابق في المكان نفسه.

(٧) المرجع السابق ٦ / ٢٧.

(٨) درة الغواص ص ٤٨.

اللفظين معرّة لكاتبه، والمتلفظ به، إذ لا مساغ له في كلام العرب، ولا في مقاييس التصريف، ووجه القول أن يقال: أضيف الشيء إليه، وفسد الأمر عليه، والعلة في امتناع «انفعل» منهما أن مبنى فعل المطاوعة المصوغ على «انفعل» أن يأتي مطاوع الثلاثية المتعدية، كقولك: سكبته فانسكب... وضاف وفسد إذا عديا بهمزة النقل فقليل: أضاف وأفسد صارا رباعيين، فلهذا امتنع بناء «انفعل» منهما».

وفي الحقيقة إن مجيء «انفعل» من «أفعل» و«فعل» إما أن يكون من الركام اللغوي، أي بقايا لغوية لمراحل سابقة، كان فيها «انفعل» غير مختص بـ«فعل» المتعدي فقط، وإما أن يكون دليلا على بداية تطور جديد لهذه الصيغة، لم يكتب له السيرورة والشيوخ، فمن ثم حكم عليه بالقلة أو الشذوذ. «وحسبنا الإشارة إلى أن الشذوذ إنما هو شذوذ عن القواعد الموضوعية بعد استقصاء غير كاف لأوضاع العربية وأحوالها، وليس شذوذا عن سنن العربية وطبيعتها»^(١). وإذا كان الحريري قد حمل بشدة على صياغة انفعل من «أفعل» فإنه يكفي للاستئناس بجوازه، جريانه على لسان أبي هذه الصنعة بلا منازع، أبي الفتح ابن جني، قال في سر صناعة الإعراب:^(٢) «... فانضاف هذا إلى قولهم من معناه: هنوك وهنوات...»، وقال في موضع آخر^(٣): «وانضاف إلى ذلك وأراد الاخبار الماثورة بأنها من عند الله».

رابعاً: تكسير أرض على أراض

يخطيء كثير من اللغويين تكسير «أرض» على «أراض». قال الحريري:^(٤) «ويقولون في جمع «أرض» «أراض» فيخطئون فيه، لأن الأرض ثلاثية، والثلاثي لا يجمع على «أفاعل». والصواب أن يقال في جمعها «أرضون» بفتح الراء، ذلك أن الهاء مقدرة في «أرض» فكان أصلها «أرضة» وإن لم ينطق بها، ولأجل تقدير هذه الهاء جمعت بالواو والنون، على وجه التعويض لها عما حذف منها، كما قيل في جمع عضة: «عضون»، وفي جمع «عزة: عزون»، وفتحت الراء في الجمع لتؤذن بأن أصل جمعها أرضات...».

(١) الحديث الشريف وأثره... ص ٢٨٧.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٦٦.

(٣) الخصائص ١/ ٤٧.

(٤) درة الغواص ص ٦٥.

وتخطئة الحريري لتكسير «أرض» على «أراضٍ» مبنية على ما ذهب إليه سيوييه من أن العرب لم تكسر الأرض. قال في الكتاب: (١) «ولم يقولوا: أراض ولا أرض فيجمعونه كما جمعوا «فعل»». هذا، وقد أرجع بعضهم عدم تكسير الأرض في القرآن الكريم إلى استئصال جمعها (٢) ولكن في مقابل هذا الذي نص عليه سيوييه وغيره، هناك ثقات آخرون قالوا بتكسيروها، وقد نُقل ذلك عن الأخفش الأكبر شيخ سيوييه في اللغة، وأبي زيد القائل: (٣) «إذا قال سيوييه: حدثني من أثق به فإنما يعنيني». وقد سجل الجوهري بعض هذه الأقوال، جاء في الصحاح: (٤) «وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون: أرض وأراض مثل أهل وأهل»، ثم أردف يقول: (٥) «والأراضي أيضا على غير قياس، كأنهم جمعوا أرضا». وقد تعقب ابن بري الجوهري بشأن ما نسبته إلى أبي الخطاب فقال: (٦) «الصحيح عند المحققين فيما حكى عن أبي الخطاب: أرض وأراض، وأهل وأهل كأنه جمع أرضاة وأهلاة». وقال أبو علي الفارسي: (٧) «وقالوا: أرض وأراض، كما قالوا: أهل وأهل». وقال زكريا الأنصاري في حاشيته: (٨) «ونص سيوييه على أن العرب لا تجمع الأرض جمع تكسير، لكن جاء جمعها على «أراضٍ»، وحكى أبو زيد فيه: أروضا، وأبو الخطاب أراضا».

وقد ذهب برجستراسر إلى أن «أراضٍ» جمع جمع، فهي جمع «أرضون» (٩) جمع «أرض». وعليه فبناء على ما ذكره الثقات من تكسير أرض على أراضٍ، لا معنى لتخطئة العامة في ذلك، وأما ما ذهب إليه بعضهم من أن الأرض لم تكسر في القرآن الكريم لثقلها، فنقول: إن «أراضٍ» ليست بأثقل من قناطر، أو قوارير أو جلابيب أو طرائق، أو أناسي أو أساطير أو أبابيل.... على القول بأنها جمع إِبُول أو إِبِيل أو إِبَالَة.

(١) الكتاب ٣/ ٥٩٩.

(٢) المزهر ١/ ١٩٠.

(٣) إعراب القرآن / النحاس ٢/ ٤٦.

(٤) الصحاح ٢/ ١٠٦٣.

(٥) السابق ٢/ ١٠٦٤.

(٦) اللسان ٨/ ٢٨٠.

(٧) التكملة ص ٤٥٠.

(٨) حاشية زكريا الأنصاري ص ٩٠.

(٩) التطور النحوي للغة العربية، ص ١١١.

وأما تخطئة الحريري لتكسير أرض على أراضٍ على أساس أن «فعل» لا يكسر على «أفعال» فيجاب عنها بأن اللغة لا تؤخذ بالقياس دائماً. قال الفتح بن برهان: ^(١) «فلسنا نسلم أن اللغة تثبت بالقياس، وإنما تثبت نقلاً عن العرب». فالنقل مقدم على القياس، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التكسير ليس بقياس أصلاً، قال الفراء: ^(٢) «ليس الجمع بقياس، وإنما هو سماع. يقال: قلب وقلوب، ولا يقال: قِلاب، وكلب وِكِلاب ولا يقال: كُلوب». آية ذلك أنهم قالوا: سَمَحَ وَسُمِحَاءُ، و«فُعلاء» لا يكون جمعاً لـ «فَعَل» وإنما هو تكسير لفعيل نحو: بخيل وكريم، و«فاعِل» نحو: عالم وجاهل، ولهذا حكموا على «سُمِحَاء» بأنه نادر ^(٣)، وبأنه شاذ ^(٤).

ثم إن هناك نظائر لـ «أرض» وأراضٍ وذلك نحو: أهل وأهال، ويد وأيادٍ، وكلب وأكالب... ولكن قد يقال: إن «أياد» و«أكالب» جمع جمع لـ «أيدي» و«أكلب». ونعتقد أنه لا وجود لشيء اسمه جمع الجمع، وإنما هناك صيغ متعددة للجمع، فأيادٍ جمع آخر لـ «يد» وليس جمعاً لـ «أيدي» و«أكالب» جمع آخر لـ «كلب» وليست جمعاً لـ «أكلب» وهكذا.. ونستأنس بهذا الصدق بقول النحاة: إن التكسير والتحقيق من باب واحد، ومن القواعد المقررة في التصغير أن المصغر أو ما كان على هيئة المصغر لا يصغر، فكذا كان ينبغي أن يكون حكم المكسر أنه لا يكسر أيضاً. هذا، وقد أخذ الدكتور إبراهيم أنيس على النحويين قولهم بوجود «جمع الجمع» فقال: ^(٥) «وهناك أمر آخر يشير إليه النحاة في كتبهم - وإن عدوه سماعياً لا يقاس عليه - وهو ما سموه جمع الجمع... وقد كان أولى بهم تفسير مثل تلك الكلمات لا على أنها جمع جمع، بل على أن بعض الكلمات المجموعة قد تفقد فكرة الجمع على مر الأيام، وتصبح لكثرة دورانها على اللسان والأسماع كأنما هي مفردة، فإذا أريد جمعها اتخذت أمثال تلك الصيغ».

بقي أن نقول، إنه بالإضافة إلى ما ذكره بعض اللغويين والنحويين من أن «أرضاً» قد كسرت على أراضٍ، فإنه يحسن أن نورد شاهداً على ذلك من كلام من يحتج به من

(١) المزهر ١/٦٢.

(٢) تذكرة النحاة ٥٣٠.

(٣) تسهيل الفوائد، ص ٢٧٥.

(٤) أوضح المسالك ٢/٢٦٦.

(٥) من أسرار اللغة ص ١٥٤.

العرب، ولا سيما إذا كان المحتج بكلامه من الصحابة الكرام، أهل الفصاحة واللسن، ففي الأثر عن عمر رضي الله عنه أنه لما قال لحذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف رضي الله عنهما: «لعلكما حملتما الأرض مالا تطيق^(١)»، أجاب حذيفة قائلاً: ^(٢) «وضعت عليها أمراً هي له محتملة، وما فيها كثير فضل، وإن أراضيهما كانت تحتل ذلك الخراج». كما جاء ذلك عن الرعيل الأول من العلماء، فقد جاء في بعض كلام أبي يوسف قاضي القضاة (١٨٢هـ)^(٣): «... وعلى كل أرض من أراضى نجران». وعليه فهذا التفسير صحيح وليس خطأ كما قال الحريري.

خامساً: يا أبتى

لا يجيز سيويوه وجمهور النحاة الجمع بين ياء المتكلم والتاء في: يا أبتى، ويا أمتي، نظراً إلى أن التاء من وجهة نظرهم عوض من الياء، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه، قال سيويوه بهذا الخصوص: ^(٤) «وسألت الخليل عن قولهم: يا أبة يا أبت لا تفعل، ويا ابتاه ويا أمته، فزعم الخليل رحمه الله أن هذه الهاء مثل الهاء في عمّة وخالة... ويدل على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمّة وخالة أنك تقول في الوقف: يا أمّة ويا أبة، كما تقول: يا خاله... وإنما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة كأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء... واختص النداء بذلك لكثرتة في كلامهم، كما اختص النداء بيا أيها الرجل».

ولاعتقادهم الراسخ بأن التاء عوض من ياء الإضافة فقد نصوا على عدم جواز الجمع بينهما اعتماداً على النقل والقياس، أما القياس فالادعاء بعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض منه، قال الزجاجي: ^(٥) «ولا يجمع بين علامة التانيث وياء الإضافة في نداء ولا غيره، فلا يقال: يا أبتى، بإثبات الياء، ولا يا أمتي بإثبات الياء، لأن علامة التانيث فيهما عوض من ياء الإضافة». ومن هنا فقد حمل الحريري بشدة على من يجمع بينهما في كلامه قائلاً: ^(٦) «وهو وهم يشين وخطأ مستبين، ووجه الكلام أن

(١) الخراج ص ٥١.

(٢) المرجع السابق ص ٥٢.

(٣) المرجع السابق ص ٨١.

(٤) الكتاب ٢ / ٢١٠-٢١١.

(٥) الجمل ص ١٦٥.

(٦) درة الغواص ص ١٦٧.

يقال: يا أبتِ، ويا أمتِ، بحذف الياء، والاجتزاء عنها بالكسرة».

ونحن لا ننكر أن وجه الكلام هو يا أبتِ ويا أمتِ، ولكن الذي ننكره هو الادعاء بأن التاء عوض من ياء المتكلم، ولهذا فإننا نؤثر رأي الكوفيين والفراء من بينهم على وجه الخصوص الذي يرى أن التاء للتأنيث وأن ياء المتكلم مقدره بعدها^(١)، وأن الأصل هو يا أبتِ، ثم اختصرت الكسرة الطويلة (ياء المتكلم)، والنداء موضع تخفيف واختصار، ولهذا اختص بالترخيم دون غيره من الأساليب لكثرت في الكلام.

وأما النقل، فادعائهم بأنه لم يسمع عن العرب: يا أبتِ ويا أمتِ، فلو لم تكن التاء عوضاً من الياء ما امتنع اجتماعهما، ولسمع من ثم عن العرب، قال القرطبي: ^(٢) «ولا يقال: «يا أبتِ» لأن التاء بدل من الياء، فلا يجمع بينهما. وزعم الفراء أنه إذا قال: يا أبتِ فكسر دل على الياء لا غير، لأن الياء في النية، وزعم أبو إسحاق أن هذا خطأ، والحق «ما قال، كيف تكون الياء في النية وليس يقال: يا أبتِ؟». وقال الرضي^(٣): «ولو كان الأمر كما قالوا، لسمع يا أبتِ ويا أمتِ أيضاً. والصحيح أن هذا مسموع، فإذا كان عدم السماع هو الحجة التي استندوا إليها في رفضهم الجمع بينهما، فإن وروده عن العرب يرد كل ما بني على عدم السماع من أحكام، قال الشاعر:

أيا أبتِ لا زلت فينا فإنما لنا أمل في العيش ما دمت عائشاً^(٤)

وهذا البيت يشهد بصحة وجهة نظر الفراء، غير أن النحاة لما وقفوا على هذا البيت، حكموا عليه بأنه ضرورة^(٥).

والغريب في الأمر أنهم في الوقت الذي أنكروا فيه الجمع بين التاء والياء، لم يروا بأساً في الجمع بين التاء والألف في: «يا أبتا» والألف على حسب رأيهم بدل من الياء، ولا فرق من الناحية الصوتية بين: يا أبتِ، ويا أبتا إلا في نوع الحركة الطويلة، فهي كسرة طويلة في الأولى، وفتحة طويلة في الثانية. ومع ذلك فقد أجازوا — بناءً على معايير

(١) شرح الكافية ١/٢٩١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٩/١٢١.

(٣) التصريح على التوضيح ٢/١٧٨.

(٤) المرجع السابق، في المكان نفسه.

(٥) المرجع السابق في المكان نفسه.

منطقية صرفة - الحالة الثانية، ولم يجيزوا الحالة الأولى، قال الرضي: (١) «وجاز يا أبتا، ويا أمتا، لأنه جمع بين عوضين، بخلاف يا أبتى ويا أمتى، فإنه لا يجوز؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض منه». وقال الأزهري: (٢) «والأول - يقصد: يا أبتا - أسهل من هذا، لذهاب صورة المعوض منه وهو الياء». وهذه تعليلات وتعللات هي من الضعف بمكان، وعوارها باد للعيان.

وإلى جانب هذه الأحكام التي جانبها الصواب كلية، هناك أحكام أيضا جانبها الصواب جزئيا، وأعني بذلك قصرهم الحكم بسبب نقص الاستقراء على حالة واحدة فقط، فيكون الحكم بذلك صادقا على الحالة المعنية، ولكنه يكون خطأ في الوقت نفسه بقصره الظاهرة اللغوية على حالة واحدة بعينها، ونفيه عما عداها. فمن ذلك مثلا تقييد أبي علي الفارسي زيادة باء الجر في المبتدأ في الإيجاب بكلمة واحدة فقط هي «حسبك» قال في البغداديات: (٣) «لم يجيء الجار مع المجرور في الإيجاب مرفوع الموضع إلا قولهم: بحسبك. ومن الفاعل: أكرم به...». وقد تابعه ابن يعيش في ذلك فقال: (٤) «فأما زيادتها في المبتدأ ففي موضع واحد، وهو قولهم: بحسبك أن تفعل الخير... ولا يعلم مبتدأ دخل عليه حرف جر في الإيجاب غير هذا الحرف».

ولو لم يقطع الفارسي، وابن يعيش في حكميهما لكانت أحكامهما أجدر بالقبول، ولحميا أنفسهما مما قد يوجه إليهما من الانتقادات والطعون. ذلك أن حصر زيادة الباء في المبتدأ إيجابا بكلمة واحدة، يوحى من ضمن ما يوحى به الإحاطة بكل ما جاء عن العرب، وهو أمر فوق طاقة اللغوي، أي لغوي. قال الشافعي رحمه الله (٥): «لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا، وأكثرها الفاظا، ولا نعلم أن يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي»، قال ابن فارس معلقا على هذه العبارة: (٦) «وهذا كلام حري أن يكون صحيحا،

(١) شرح الكافية ١/٣٩٢.

(٢) التصريح على التوضيح ٢/١٧٨.

(٣) البغداديات ص ٤٠٣.

(٤) شرح المفصل ٨/٢٣.

(٥) المزهر ١/٦٥.

(٦) الصاحبي ص ٢٦.

وما بلغنا أن أحداً ممن مضى ادعى حفظ اللغة كلها.. ولهذا كان ابن جنى أسلم عبارة، وأصح رأياً حين قال^(١) ولا أعلم الآن مبتدأ زيدت فيه الباء غير هذه اللفظة^(٢)، وقولهم:

«أتى به الدهر بما أتى به»

إن ابن جنى لم يقطع في كلامه، ولم يحصر الزيادة في كلمة بعينها، وإنما ذكر مبلغ علمه، وحدود معرفته، وهذا هو الموقف العلمي السليم، الذي يجنب صاحبه سهام النقد والطنن.

ومن عبارة ابن جنى السابقة نفهم أن الباء قد زيدت في المبتدأ في الإيجاب في موضع آخر هو «.. بما أتى به» أي زيادتها في «ما» الاستفهامية التعجبية، والتقدير: أتى به الدهر، ما أتى به؟.

وبالإضافة إلى هذين الموضعين، فقد ذكر أبو علي الفارسي أن الباء قد زيدت في المبتدأ في الإيجاب - وهذا مظهر من مظاهر التناقض عنده - في موضع ثالث، قال في إيضاح الشعر^(٣) «وقال الأسود بن يعفر فيما دخله الباء في الإيجاب من المبتدأ:

فقلت بشرعها يسر وغسارٍ ومرتحل إذا ارتحل الوفود

فدخل الباء على «شرعك» كدخلها على حسبك». ثم ذكر الفارسي المثال الذي ذكره ابن جنى آنفاً، قال^(٤) «ومما دخله باء الجر من المبتدأ قول راجز، زعموا أنه جاهلي:

نحن أرحنا الناس من عذابه ضربت بالسيف على نطابه

أتى به الدهر بما أتى به

وإلى جانب هذين المثالين ذكر النحويون أمثلة أخرى، قال المرادي^(٥) «وجعل

(١) سر صناعة الإعراب ١/١٢٧.

(٢) يقصد «بحسبك».

(٣) إيضاح الشعر ص ٤٨٥.

(٤) المرجع السابق ص ٤٨٥.

(٥) الجنى الداني ص ١١٤. وانظر المغني ١/١١٦.

بعض المتأخرين الباء في قولهم: «كيف بك وكيف بنا» زائدة مع المبتدأ، والاصل: كيف أنت وكيف نحن». وذكر ابن هشام أنها زيدت في المبتدأ في قولهم: خرجت فإذا يزيد^(١). وقد زيدت على رأي سيبويه^(٢) وجماعة من اللغويين والنحويين في المبتدأ في الإيجاب في قوله تعالى «بِأَيِّكُمْ أَلْمَفْتُونَ»^(٣).

ومن هذه الأحكام التي جانبها الصواب جزئياً، قصرهم مجيء «أفعللة» جمعاً لـ «فاعل» من الناقص على كلمة «واد» فقط. قال صاحب دقائق التصريف: (٤) «و» «أفعللة» نحو: واد وأودية، لا ثاني له في جميع كلام العرب». وقال ابن يعيش: (٥) «وقالوا: واد وأودية، جمعوه في القلة على «أفعللة»، كما قالوا: أرغفة. ولم يأت إلا في هذا الحرف المعتل نادراً، كأنهم كرهوا فيه «فواعل» لثلاث تنقلب الواو همزة فيقال: ووداد، فيجتمع في أول الكلمة واوان فتتقلب الأولى همزة^(٦) كما قلبوها في أواق».

ولا ندري كيف فات هذين العالمين الجليلين كلمة «ناد» فقد كسرت هي الأخرى على أندية، قال زهير بن أبي سلمى:

وفيهم مقامات حسان وجوهها وأندية ينتابها القول والفعل^(٧)

وقال في اللسان: (٨) «... والجمع الأودية، ومثله ناد وأندية للمجالس».

وبالإضافة إلى ناد وأندية هناك أيضاً «ناحية وأنحية». قال الأزهري: (٩) «وأما جائز وناحية فقالوا فيهما: أجوزة وأنحية».

(١) مغني اللبيب ١/١١٦.

(٢) المرجع السابق في المكان نفسه.

(٣) سورة القلم آية ٦.

(٤) دقائق التصريف ص ٧٣.

(٥) شرح المفصل ٥/٥٣.

(٦) حول تعليل قلب الواو الأولى همزة، يروى أن أبا زيد سأل الخليل بن أحمد ذات مرة: لم قالوا في تصغير واصل: أو يصل ولم يقولوا: وُوَيْصِل؟ فأجاب: كرهوا أن يشتبه كلامهم بنبيح الكلاب».

انظر العقد الفريد ٢/٣١٢.

(٧) معاني القرآن / الزجاج ١/١٨٥، واللسان ١٥/٤٠٩.

(٨) اللسان ٢٠/٢٦٣.

(٩) التصريح على التوضيح ٢/٣٠٤.

ومن هذه الأحكام أيضا، ما ذكره صاحب دقائق التصريف عن الأصمعي، الذي جاء فيه: ^(١) «قال الأصمعي: لم يوجد في جميع كلام العرب مصدر على الفَعُولِ الآ القَبُولِ». إن إطلاق الأحكام على هذا النحو غير مقبول، لما فيه من ادعاء الإحاطة بما يستحيل الإحاطة به، ولله در السهيلي حيث يقول: ^(٢) «ليس كل لغة بلغتنا، لا، ولا الأصمعي، وإذا بلغتنا لغة في حديث صحيح قبلناها، ولم نزيّفها عند عدم وجودها في كتب يعقوب وأبي عبيد وغيرهما، فإن ما ذكروه فيما لم يذكروه نقطة من بحار». ولذا فإن أبا عمرو ابن العلاء كان أصح عبارة وأسلم موقفا حين قال: ^(٣) «القَبُولُ بالفتح مصدر، لم أسمع غيره».

وخلافا لما نص عليه الأصمعي، ذكر أبو عبيد أنه بالإضافة إلى القبول، جاء الوَزوع، والْوَلوع ^(٤) مصدرين من أولعت الشيء وأوزعت: إذا لهجت به. وقد جوز الأخفش كون كل واحد من الوَقود والوَضوء مصدرأ، قال: ^(٥) «يُقْرَأ: الوَقود والوَقود ويكون أن يعنى بها الحطب، ويكون أن يعنى بها الفعل، ومثل ذلك: الوَضوء وهو الماء، والوَضوء وهو الفعل، وزعموا أنهما لغتان في معنى واحد». وقال الزجاج: ^(٦) «ويقال: وقدت النار وقودا، فالصدر مضموم ويجوز فيه الفتح، وقد روي: وقدت النار وقودا، وقبلت الشيء قبولا، فقد جاء في المصدر «فَعُول» والباب فُعُول».

وعليه فالأخفش وأبو عبيد والزجاج أثبتوا مجيء المصدر على «فَعُول» في غير القبول، وهؤلاء ثقات، وما ينقله الثقة يجب قبوله. قال ابن مضاء: ^(٧) «وأما ما يحتاج إليه مثل أَلْفَاظِ اللُّغَةِ فإنها إذا نقلها الثقات قبلت وإن كانت مظنونة».

-
- (١) دقائق التصريف ص ٥١.
(٢) أمالي السهيلي ص ١٢٩.
(٣) اللسان ١/ ١٨٩.
(٤) دقائق التصريف ص ٥١.
(٥) معاني القرآن/ الأخفش ١/ ٥١.
(٦) معاني القرآن وإعرابه/ الزجاج ١/ ٦٧.
(٧) الرد على النحاة ص ٨١.

ومن هذه الأحكام العامة التي جانبها الصواب جزئياً، قول ابن قتيبة: إن اسم الفاعل من «أفعل» لم يات مفتوح العين إلا في قولهم «مُسْهَبٌ»، قال في أدب الكاتب: (١) «وقال غير واحد: كل «أفعل» فالاسم منه «مُفْعَلٌ» بكسر العين نحو: أقبل فهو مُقْبِلٌ وأدبر فهو مُدْبِرٌ. وجاء حرف واحد نادر لا يعرف غيره، قالوا: أسهب في كلامه فهو مُسْهَبٌ بفتح الهاء ولا يقال مُسْهَبٌ بكسر الهاء». ولكن النحويين ذكروا أنه جاء إلى جانب مُسْهَبٍ كلمتان أخريان هما: مُحْصَنٌ ومُفْجَجٌ، جاء في الجمهرة: (٢) «وأسهب من لدغ الحية فهو مُسْهَبٌ، إذا ذهب عقله». ثم أردف يقول: (٣) «وليس في كلامهم «أفْعَلٌ» فهو مُفْعَلٌ إلا ثلاثة، هذا أحدها، ويقال: أُلْفَجَ فهو مُلْفَجٌ إذا قلَّ ماله، وأحصن فهو مُحْصَنٌ، قال الراجز: فمات عطشانٌ وعاش مُسْهَباً».

وبعد أن نقل السيوطي قول ابن دريد هذا، عقب قائلاً: (٤) «وكذا في نوادر ابن الأعرابي». وقد نقل صاحب اللسان كلام ابن الأعرابي فقال: (٥) «وقال ابن الأعرابي: أسهب الرجل: أكثر الكلام، فهو مُسْهَبٌ بفتح الهاء، ولا يقال بكسرهما، وهو نادر» ومن هذا نعرف أن ابن قتيبة متابع ابن الأعرابي فيما يقوله بشأن «مسهب» غير أن هناك من أجاز فيها الفتح والكسر، فأبو علي الفارسي على حسب ما ذكر البطليوسي يجيز الوجهين، ولكن بالفتح يكون المعنى: التكلم بما لا يعقل، وبالكسر: التكلم بالصواب (٦) وجاء في اللسان: (٧)

«المُسْهَبُ والمُسْهَبُ الكثير الكلام. قال الجعدي:

غير عَيْبٍ ولا مُسْهَبٍ

ويروى مُسْهَبٌ...

(١) أدب الكاتب ص ٤٩٦.

(٢) الجمهرة ١/٣٤١.

(٣) المرجع السابق ١/٣٤٢.

(٤) المزهر ٢/٧٧.

(٥) اللسان ١/٤٥٨.

(٦) الاقتضاب شرح أدب الكاتب ٢/٣٤٠.

(٧) اللسان ١/٤٥٨.

وإلى جانب مُسَهَّب، ومُحَصَّن، ومُلْفَج، أضاف بعضهم «مُهْتَر»^(١) أيضاً. وجاء في اللسان:^(٢) «وقد قالوا: أهْتَر الرجل وأهْتَر فهو مُهْتَر».

ويبدو أن «مهتر» اسم مفعول من «أهْتَر» ثم استغني به عن اسم الفاعل، وقد ذهب بعضهم إلى أن هذه الكلمات أسماء مفعول لأفعال مهملة باستثناء «محصن». جاء في حاشية يس:^(٣) «وقال اللقاني في حواشي التصريف: قد يقال: إن «مُفْعَل» بفتح العين من هذه الثلاثة اسم مفعول من فعل لم ينطق به في غير «مُحَصَّن». يقال: أحصنت المرأة فرجها فهي مُحَصَّن».

ويميز ابن درستويه بين ما إذا كان الفعل «أحصن» للمرأة نفسها، نحو: أحصنت المرأة فرجها، وما إذا كان لغيرها نحو: أحصنها زوجها أو وليها، فإن كان الفعل لها قيل: «مُحَصِّنة» بالكسر ليس غير، وإن كان لغيرها، قيل: «مُحَصِّنة» بالفتح ليس غير^(٤).

وإلى جانب هذه الكلمات الأربع أضاف ابن خالويه كلمة خامسة جاء فيها اسم الفاعل من المزيد بفتح ما قبل الآخر لا بكسره، قال في كتاب «ليس في كلام العرب»:^(٥) «ووجدنا حرفاً رابعاً: اجراشْت الإبل فهي مُجْرَأْشَة بفتح الهمزة، إذا سمتت وامتلات بطونها».

ظاهرة التضارب في الآراء

فمن ذلك ما ذكرنا من حصر أبي علي الفارسي زيادة الباء في المبتدأ في الإيجاب في كلمة واحدة هي «حسبك»، ثم إيراده أمثلة على زيادتها فيه في مواضع أخرى^(٦).

(١) بغية النجباء في تصريف الأسماء ص ٨٤.

(٢) اللسان ٧/١٠٩.

(٣) حاشية يس ٢/٧٩.

(٤) تصحيح الفصيح ١/٣٧١.

(٥) ليس في كلام العرب ص ٤٩.

(٦) انظر ص ٩١.

ومن الأمثلة البارزة على ظاهرة التناقض في الأحكام أيضا حكم ابن هشام غير مرة بأن الاستعمال «لا غير» لحن، لم تتكلم به العرب، ومع ذلك لم يلتزم هذا الذي نص عليه، فقد استعمله هو نفسه في غير موضع، ولقد وقفت على خمسة مواضع استعمل فيها هذا الأسلوب في كتابه الأشهر، «مغني اللبيب»، فمن ذلك قوله: ^(١) «وجميع أسماء الاستفهام فإنهن لطلب التصور لا غير»، وقوله: ^(٢) «... فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و«غلامه منطلق» صغرى لا غير، لأنها خير»، وقوله: ^(٣) «... مثال الأول: هو الواقع صفة لا غير» وقوله: ^(٤) «ومثال النوع الثاني: وهو الواقع حالاً لا غير». وقال في كتابه: «أوضح المسالك» ^(٥) «... فمبتدأ لا غير»، وقال أيضا ^(٦) «المستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير». وقال في قطر الندى: ^(٧) «... بفتح حول لا غير».

وكنا قد قدمنا كلام صاحب القاموس: إن القائلين بتلحين الاستعمال: «لا غير» قد أخذوا بكلام السيرافي ^(٨)، ولكن السيرافي نفسه استعمل هذا الأسلوب بقوله: ^(٩) «وأما العين فتدغم في مثلها لا غير».

وفي الوقت الذي أنكر فيه ابن هشام على الفقهاء وغيرهم قولهم: «سواء كان كذا أو كذا» نجده يستعمل هذا الأسلوب وفي نفس الكتاب أيضا، وذلك حيث يقول ^(١٠): «... سواء كان للتحريم كما تقدم أو للتنزيه». وذهب إلى أبعد من ذلك، فعطف بعد سواء بـ«أو» مع وجود الهمزة، وذلك حيث قال ^(١١): «ودخول اللام على فعل المتكلم قليل، سواء أكان المتكلم مفردا نحو... أو معه غيره». وعلى كل فقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة استعمال سواء مع «أم» ومع «أو» بالهمزة وبغيرها، وأصدر بذلك قرارا جاء فيه ^(١٢): «يجوز استعمال «أم» مع الهمزة وبغيرها وفاقا لما قرره جمهرة

(١) مغني اللبيب ١/٢٨٦.

(٢) السابق ٢/٤٢٥.

(٣) السابق ٢/٤٧٨.

(٤) السابق ٢/٤٧٩.

(٥) أوضح المسالك ١/١٥٤.

(٦) السابق ٢/٧٧.

(٧) قطر الندى ص ١٦٨.

(٨) انظر ص ٧٢.

(٩) إدغام القراء ص ٤٧.

(١٠) مغني اللبيب ١/٢٧٣.

(١١) السابق ١/٢٤٧.

(١٢) في أصول اللغة ٢٢٧.

النحاة، واستعمال «أو» مع الهمزة وبغيرها كذلك على نحو التعبيرات الآتية: سواء علي أحضرت أم غبت، سواء علي حضرت أم غبت، سواء علي أحضرت أو غبت، سواء علي حضرت أو غبت....».

ومن هذا القبيل التضارب بين النظرية والتطبيق الذي نلاحظه عند ابن هشام، فقد نص في مغني اللبيب على أن هاء التنبيه تدخل على أربعة أشياء هي^(١): الإشارة غير المختصة بالبعيد نحو «هذا»، وضمير الرفع المخبر عنه باسم إشارة نحو: «هأنتم أولاء»، ونعت «أي» في النداء، نحو: يا أيها الرجل. واسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف نحو: «ها الله». وتفصيل مواضعها على هذا النحو، يفيد بأنها لا تدخل على غير هذه الأشياء، ولكنه لم يلتزم هذا الذي نصّ عليه، إذ نجده يقول في المقدمة^(٢): «وها أنا بائع بما أسرته».

وفي الحقيقة إن هذا الاستعمال الأخير، أي إدخال هاء التنبيه على ضمير الرفع، جائز، وإن لم يكن مخبراً عنه باسم إشارة، وإن لم يكثر استعماله كثرة كون الخبر اسم إشارة. قال الأستاذ عباس حسن^(٣): «وهو مع قلة شيوعه جائز لورود نصوص نظمية ونثرية فصيحة، متعددة، تكفي للقياس عليها». ثم ذكر طرفاً من هذه الشواهد^(٤)، كقول عمر رضي الله عنه: «هذا رسول الله ﷺ، وهذا أبو بكر، وها أنا عمر...». ومن الشواهد الشعرية، قول المجنون:

وعروة مات موتاً مستريحا	وها أنا ميّت في كل يوم
وقول عوف بن محلم:	
ولوعا فشطت غربة دار زينب	فها أنا أبكي والفسؤاد جريح
وقول سحيم عبد بني الحساس:	
لو كان يبغي الفداء قلت له	ها أنا دون الحبيب يا وجع

(١) مغني اللبيب ١/ ٣٨٥.

(٢) مقدمة مغني اللبيب ص ١.

(٣) النحو الوافي ١/ ٢٢٥.

(٤) المرجع السابق، في المكان نفسه.

ومن مظاهر التضارب أيضا إعراب ابن هشام «السموات» في قوله تعالى: «خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ» مفعولاً به مرّة، ثم حكمه على هذا الإعراب بأنه خطأ، وأن الصواب إعرابها مفعولا مطلقا! فقد أعرب «السموات» مفعولا به في شرح شذور الذهب^(١). ولكنه خطأ هذا الإعراب في مغني اللبيب، ونص على أن الصواب إعرابها مفعولاً مطلقاً، قال^(٢): «قولهم في نحو: «خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ» أن السموات مفعول به، والصواب: أنه مفعول مطلق». وقد علّل ذلك بقوله^(٣): «لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، نحو قولك: ضربت ضرباً. والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيداً بقولك به، كضربت زيدا. وأنت لو قلت: السموات مفعول كما تقول: الضرب مفعول كان صحيحاً، ولو قلت: السموات مفعول بها كما تقول: زيد مفعول به، لم يصح». ثم أردف يقول^(٤): «إيضاح آخر: المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان العامل فيه هو فعل إيجاده. والذي غرّ أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات، فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثاً، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك، لأن الله تعالى موجد للأفعال والذوات جميعاً».

ويعترف ابن هشام أنه متابع في إعرابه هذا لكل من الجرجاني وابن الحاجب، قال الأخير في أماليه^(٥): «قولهم: خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ». من قال: إن الخلق هو المخلوق فواجب أن تكون السموات مفعولاً مطلقاً لبيان النوع، إذ حقيقة المصدر المسمى بالمفعول المطلق أن يكون اسماً لما دل عليه فعل الفاعل المذكور، وهذا كذلك، لأننا بيننا على أن المخلوق هو الخلق، فلا فرق بين قولك: خلق الله خلقاً، وبين قولك: خلق الله السموات إلا ما في

(١) شرح شذور الذهب ص ٣٩.

(٢) مغني اللبيب ص ٧٣٦.

(٣) المرجع السابق في المكان نفسه.

(٤) السابق ص ٧٣٧.

(٥) الأمالي النحوية ٢٧/٤.

الأول من الإطلاق، وفي الثاني من التخصيص، فهو مثل قولك: قعدت قعوداً، وقعدت القرفصاء...»، ثم أردف يقول^(١): ومن قال: إن الخلق غير المخلوق، وإنما هو متعلق الخلق، وجب أن يقول إن السموات مفعول به، مثله في قولك: ضربت زيداً». ولكنه ضَعَفَ هذا القول بقوله^(٢): «ولكنه غير مستقيم، لأنه لا يستقيم أن يكون المخلوق متعلق الخلق، لأنه لو كان متعلقاً له، لم يخل أن يكون المتعلق قديماً أو مخلوقاً، فإن كان مخلوقاً تسلسل، فكان باطلاً، وإن كان قديماً فباطل، لأنه يجب أن يكون متعلقه معه، إذ خلق ولا مخلوق محال، فيؤدي إلى أن تكون المخلوقات أزلية. وهو باطل. فصار القول بأن الخلق غير المخلوق يلزم منه محال. وإذا كان اللازم محالاً فملزومه كذلك، فنُتِبَ أن الخلق هو المخلوق. وإنما جاء الوهم لهذه الطائفة من جهة أنهم لم يعهدوا في الشاهد مصدراً إلا وهو غير جسم، فتوهموا أنه لا مصدر إلا كذلك، فلما جاءت هذه أجساماً استبعدوا مصدريتها لذلك. ورأوا تعلق الفعل بها فحملوه على المفعول به، ولو نظروا حق النظر لعلموا أن الله تعالى يفعل الأجسام كما يفعل الأعراض، فنسبتها إلى خلقه واحدة، فإذا كان كذلك، وكان معنى المصدر ما ذكرناه وجب أن تكون مصادر».

وكان الجرجاني قد سبق ابن الحاجب إلى تقرير ذلك، محتجاً بأن المفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً، بل عدماً محضاً، والفاعل يوجد. ويخرجه من العدم، ومن ثم أعرب «السموات» و«العالم» في: «خلق الله السموات، وخلق الله العالم» مفعولاً مطلقاً؛ لأن السموات والعالم في هاتين الجملتين كانتا عدماً محضاً، فأخرجهما الله تعالى من العدم إلى الوجود^(٣).

وإعراب «السموات»، و«العالم» في مثل هذه التراكيب مفعولاً مطلقاً لم يذهب إليه سوى قلة قليلة من النحاة، هم الجرجاني وابن الحاجب، وابن هشام، وقيل إن هذا هو مذهب الرماني^(٤). ومن ناحية أخرى يظهر هذا الإعراب أثر الفقه والمذاهب الكلامية في

(١) الأمل في التحوية ٢٨/٤.

(٢) المرجع السابق، في المكان نفسه.

(٣) الأشباه والنظائر ٧/١٤٠.

(٤) المرجع السابق في المكان نفسه.

النحو، فمن ذهب إلى أن الخلق هو المخلوق، قال هو مفعول مطلق، ومن قال إن الخلق غير المخلوق قال هو مفعول به. والمفروض أن تكون القضايا اللغوية محكومة باللغة ذاتها، لا بأشياء خارجة عن طبيعة اللغة، كالفقه وعلم الكلام. وعلى كل فقد ذهب أكثر النحويين إلى أن «السموات» و«العالم» في هذين التركيبين وأمثالهما يعربان مفعولاً به، لا مفعولاً مطلقاً، وقد عقد السيوطي فصلين في كتابه «الأشباه والنظائر» فند فيهما حجج الجرجاني ومن ذهب مذهبه. فبالنسبة إلى إعراب «العالم» في «خلق الله العالم» قال السيوطي^(١): «اختيار ابن الحاجب في «أماليه» انتصاب «العالم» على المصدر بناء على أن الخلق هو المخلوق... وأكثر النحويين لم ينظروا إلى ذلك. وظاهر كلامهم أن الخلق غير المخلوق، كما هو قول طائفة من الأصوليين، وعلى هذا فالعالم مفعول به، وهو مفعول، لأنه الأثر الصادر عن الخلق، وذات العالم موجودة بالفاعل بخلاف ذات المضروب. والنحاة لا يسمون هذا مفعولاً مطلقاً، وإنما يسمونه مفعولاً به... لأن العالم وإن كانت ذاته موجودة بفعل الله تعالى، فالخلق واقع به، فاندرج تحت حدهم المفعول به، وإن زاد بأمر آخر وهو كون ذاته موجودة بفعل الله تعالى، ولم يتعرض النحاة لهذا الزائد لأنه ليس من صناعتهم ولا حاجة لهم إلى ذكره، لكن يلزم على هذا أن يكون لنا مفعول من غير تقييد ليس بمصدر».

ثم يورد السيوطي تفسيراً آخر قائلاً^(٢): «ويحتمل أن يقال: إن كثيراً من النحاة معتزلة، وعند المعتزلة المعدوم شيء، بمعنى أنه ذات متقررة في العدم، فلا تأثير للفاعل في ذاته، وإيراده للوجود معنى واقع عليه كالضرب على المضروب، ويكون منهم من أطلق ذلك عن عمل واعتزال، ومنهم من قاله تقليداً».

أما بشأن ما ذهب إليه الجرجاني، من اشتراط وجود المفعول به قبل الفعل، فقد رد بعض النحويين هذا الشرط قائلاً^(٣): «بأننا لا نسلم أن من شرط المفعول به وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل، وإنما الشرط توقف عقلية الفعل عليه، سواء كان موجوداً في

(١) الأشباه والنظائر ٧ / ١٢٨.

(٢) المرجع السابق ٧ / ١٢٩.

(٣) المرجع السابق ٧ / ١٤١.

الخارج نحو: ضربت زيدا، أو ما ضربته، أم لم يكن موجوباً نحو: «بنيت الدار». وأجاب بعضهم^(١): «بان المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً، ثم أوجد الفاعل فيه شيئاً آخر، فإن إثبات صفة غير الإيجاد يستدعي ثبوت الموصوف أولاً، وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجوداً، ثم أوجد الفاعل فيه الوجود، بل يقتضي أن لا يكون موجوداً، والآ لكان تحصيلاً للحاصل».

ومن صور التضارب في الأحكام ما نجده عند ابن هشام أيضاً بشأن عطف المنصوب على المجرور مثل: مررت بزيد وعمراً. ففي معرض تخريجه نصب الأرجل في قوله تعالى^(٢): «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ»، قال: إن الأرجل معطوفة على الجار والمجرور أي برءوسكم^(٣) وليس على الوجوه والأيدي، واستشهد بقول الشاعر:

يسلكن في نجد وغوراً غائراً

وذلك لأن العطف على الوجه والأيدي يلزم منه الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهي جملة «وامسحوا برءوسكم»، وهذه الجملة ليست اعتراضية، وإنما هي جملة منشئة حكماً^(٤). ومعلوم أن الأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلاً عن الجملة^(٥). فالفصل بها أشد قبحاً، قال ابن عصفور^(٦): «وأقبح ما يكون ذلك - أي الفصل بين المتعاطفين - بالجملة».

وجعل ابن هشام «الأرجل» في هذه الآية معطوفة على الجار والمجرور يفهم منه تلقائياً أن العطف على محل المجرور جائز، ولكنه يعود فيحكم على مثل هذا العطف بأنه قليل، فبصدد الحديث عن مجرور رب، قال في المغني^(٧): ويجوز مراعاة محله كثيراً، وإن لم يجز نحو: مررت بزيد وعمراً إلا قليلاً، قال:

(١) الأشباه والنظائر ٧/١٤١.

(٢) سورة المائدة آية ٦.

(٣) شرح شذور الذهب ص ٣٣٢.

(٤) البحر المحيط ٣/٤٣٨.

(٥) شرح شذور الذهب ص ٣٣٢.

(٦) البحر المحيط ٣/٤٣٨.

(٧) مغني اللبيب ١/١٤٥.

وسِنَّ كَسَنِيْقٍ سَنَسَاءً وَسَنَمَا ذَعَرْتُ بِمَدْلَاحِ الْهَجْرِ نَهْوِضِ
فَعَطْفٌ «سَنَمَا» عَلَى مَحَلِّ «سِنَّ».

وإذا كان قد حكم على هذا العطف بأنه قليل ههنا فإنه عاد وقال بأن العطف على محل المجرور من هذا النوع لا يجوز. فبصدد الحديث عن العطف على المحل، قال في المغني^(١): «وله عند المحققين ثلاثة شروط: أحدها إمكان ظهوره في الفصيح... وعلى هذا فلا يجوز «مررت بزید وعمرا» خلافا لابن جني، لأنه لا يجوز: «مررت زيدا»، وأما قوله:

تمرون الديار ولم تعوجوا
...
...
...
فضرورة.

وبدءاً نقول إن ابن الاعرابي حكى عن العرب «مررت زيدا» وقد وصف ابن جني هذا الاستعمال بأنه شاذ^(٢). وابن الاعرابي لا يعد «زيداً» ههنا منصوباً بنزع الخافض، وإنما مفعولاً به، قال في اللسان^(٣): «وأما ابن الاعرابي فقال: مرُّ زيدا في معنى مرَّ به، لا على الحذف، ولكن على التعدي الصحيح»، وغير ابن الاعرابي يجوز في الفعل «مرَّ» الوجهين، التعدي المباشر تارة، واللزوم تارة أخرى، قال في اللسان^(٤): «ومرَّ به، ومرَّه جاز عليه. وهذا قد يجوز أن يكون مما يتعدى بحرف وغير حرف، ويجوز أن يكون مما حذف فيه الحرف فأوصل الفعل، وعلى هذين الوجهين يحمل بيت جرير:

تمرون الديار ولم تعوجوا كـلامكم علي إذا حرام.

وكيف تصرفت الحال، فإن عطف المنصوب على محل المجرور قد ورد عن العرب، فلا معنى إذا لمنعه، طالما أن السماع قد ورد به، وأن القياس يحتمله. فأما السماع، فبالإضافة إلى ما ذكر، قول جرير:

(١) مغني اللبيب ٢/٥٢٥.

(٢) سر صناعة الاعراب ١/١٢٤.

(٣) اللسان ٧/١٠.

(٤) المرجع السابق في المكان نفسه.

جئني بمثل بني بدر لقسومهم أو مثل أسرة منصور بن سيار^(١)

وقال المبرد^(٢): «ومما تنشده العرب نصباً وجرأً لاشتغال المعنى عليهما جميعاً قول
ليبيد:

فإن لم تجد من دون عدنان والداً ودون معد فلتزعك العواذل
ينصبون «دون» ويجرونها. وقال الفرزدق:

قعود لدى الأبواب طلاب حاجة عوانٍ من الحاجاتِ أو حاجةً بكرأ

ثم أردف المبرد يقول^(٣): «ومن قال هذا، قال: خُشنت بصدرك وصدَرَ زيد، على
الموضع».

أما من حيث القياس، فإن عطف المنصوب على محل الجرور جائز، لأن الجرور
منصوب المحل؛ لأنه مفعول به لم يستطع أن يصل إليه الفعل بنفسه، فقوي بحرف
جر، قال سيبويه^(٤): كما أنك إذا قلت: مررت بزيد فكأنك قلت: مررت زيداً، يريد بذلك
أنه لولا حرف الجر لانتصب زيد، ومن ثم قال سيبويه بعد ذلك^(٥): «ولو قلت: مررت
بعمرو وزيداً لكان عربياً... والجرور في موضع مفعول منصوب». وعلى أساس أن
الجرور منصوب المحل فقد أجاز النحاة: مررت بزيد الظريف، بنصب النعت على
موضع المنعوت^(٦). وقال المبرد^(٧): «وتقول: مررت بزيد كما تقول: ضربت زيداً، فالياء
وما بعدها في موضع نصب». ونحن إذا أنعمنا النظر في كلام ابن جني وجدناه يترسم

(١) الكتاب ١/٩٤.

(٢) المقتضب ٤/١٥٢.

(٣) المرجع السابق في المكان نفسه.

(٤) الكتاب ١/٩٣.

(٥) المرجع السابق ١/٩٤.

(٦) سر صناعة الإعراب ١/١٢١.

(٧) المقتضب ٤/٢٢.

خطى سيبويه والمبرد ولا يخرج عما رسماه وحدداه، قال في سر صناعة الإعراب^(١):
«اعلم أن الفعل إذا أوصله حرف الجر إلى الاسم الذي بعده وجره بالحرف فإن الجار
والمجرور جميعاً في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما، وذلك قولك: «مررت بزيد»
فزيد مجرور و(بزيد) جميعاً في محل نصب. والدلالة على صحة هذه الدعوى مطردة
من وجهين: أحدهما أن عبرة هذا الفعل الذي يصل بحرف الجر قد تجدها فيما يصل
بنفسه، ألا ترى أن قولك: «مررت بزيد» في معنى: «جزت زيدا»، وكذلك: نظرت إلى
عمرو، في معنى «أبصرت عمرا»، و«انصرفت عن محمد أي جاوزت محمدا»، فهذا من
طريق المعنى. وأما من طريق اللفظ فإن العرب قد نصبت ما عطفته على الجار
والمجرور جميعاً، لأنهما جميعاً منصوباً بالموضع، وذلك قولهم: «مررت بزيد وعمراً،
ونظرت إلى محمد وخالداً».

إن كلام ابن جني هذا ترديد أمين لكلام سيبويه والمبرد، وما ذهب إليه ابن جني،
هو ما ذهب إليه المتأخرون كابن يعيish مثلاً، جاء في شرح المفصل^(٢): «وأما حروف
الجر فنحو قولك: مررت بزيد، ونزلت على عمرو، فهذه الحروف إنما دخلت الاسم
للتعدية، وإيصال معنى الفعل إلى الاسم... فيكون لفظه مجروراً، وموضعه نصباً بأنه
مفعول به، ولذلك يجوز فيما عطف عليه وجهان: الجر والنصب نحو قولك: مررت بزيد
وعمرو وعمراً، فالجر على اللفظ، والنصب على المحل». وهذا ما قرره الرضي أيضاً، قال
في شرح الكافية^(٣): «وإذا تعدى بحرف جر، فالجار والمجرور في محل النصب على
المفعول به، ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال تعالى: «وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ
وَأَرْجُلَكُمْ» بالنصب».

من خلال هذه النقول يتضح لنا أن المبرد وابن جني وابن يعيish والرضي...
يرددون قول سيبويه، فليس ثمة فرق بين آراء هؤلاء الأئمة كما يبدو لنا بالنسبة إلى
هذه القضية اللهم إلا في أشياء شكلية لا تمس جوهر عملية العطف من قريب أو بعيد،

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٠.

(٢) شرح المفصل ٧/ ٦٥.

(٣) شرح الكافية ٤/ ١٣٧.

فبالخلاف بينهم هو فيما إذا كان المنصوب هو المجرور وحده، أم الجار والمجرور معاً. فسببويه يرى أن المجرور وحده الذي في محل نصب، وهذا واضح من قوله^(١): «والمجرور موضع مفعول منصوب»، وهذا ما أخذ به ابن يعيش والرضي، جاء في شرح الكافية^(٢): «والتحقيق أن المجرور وحده منصوب المحل، لا مع الجار؛ لأن الجار هو الموصل للفعل إليه كالهَمْزة والتضعيف في: أذهبت زيدا، وكَرَمْت عمراً. لكن لما كانت الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل، والجار منفصلاً عنه، وكالجزء من المفعول، توسعوا في اللفظ وقالوا: هما في محل النصب».

وأما المبرد فذهب إلى أن الجار والمجرور معاً في محل النصب، وهذا واضح من قوله^(٣): «وتقول: مررت بزيد كما تقول: ضربت عمراً، فالباء وما بعدها في موضع نصب». وما ذهب إليه المبرد هو ما اختاره ابن جنى.

وحيث إن ابن جنى لم يكن بدعاً من النحاة في هذه القضية، فلا معنى لاستثنائه وحده من بين من وصفهم ابن هشام بالمحققين.

بقي أن نقول: إنه إلى جانب جواز: مررت بزيد وعمراً، يجوز أيضاً: مررت بزيد وعمرو، بالرفع، على أساس عطف جملة على جملة، قال الرضي^(٤): «واعلم أنه تجوز المخالفة في الإعراب إذا عرف المراد، نحو: مررت بزيد وعمرو، أي وعمرو كذلك، ولقيت زيدا وعمرو، أي وعمرو كذلك. قال:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتسا أو مجلفاً»

ثم أردف الرضي قائلاً^(٥): «فقوله: «مجلفاً»، حملاً على المعنى، إذ معنى لم يدع إلا مسحتاً، لم يبق من جوده إلا مسحتاً».

(١) الكتاب ١ / ٩٤.

(٢) شرح الكافية ٤ / ١٣٧.

(٣) المقتضب ٤ / ٣٣.

(٤) شرح الكافية ٢ / ٣٥٥.

(٥) المرجع السابق في المكان نفسه.

المراجع

- ١ - أدب الكاتب، ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، تحقيق: محمد محيي الدين عبدا لحميد ط ٤، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٢ م.
- ٢ - إدغام القراء، السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، تحقيق: محمد علي عبدالكريم الرديني، ط ٢، دار أسامة، دمشق، ١٩٨٦ م.
- ٣ - الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، عبدالرحمن بن الكمال، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، ط ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥ م.
- ٤ - الأصمعيات، اختيار الاصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، ط ٤، دار المعارف القاهرة، ١٩٧٦ م.
- ٥ - الأصول في النحو، ابن السراج، محمد بن سهل، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط ١ مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥ م.
- ٦ - إعراب القرآن، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط ٢، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥ م.
- ٧ - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، البطليوسي، أبو محمد عبدالله بن محمد، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبدالمجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١-١٩٨٢ م.
- ٨ - الألفات، ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن خالويه، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٢ م.
- ٩ - أمالي الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، تحقيق: عبدالسلام هارون ط ١، القاهرة، ١٣٨٢ هـ.
- ١٠ - أمالي السهيلي، عبدالرحمن بن عبدالله، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، ط ١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٠ م.
- ١١ - الأمالي النحوية، ابن الحاحب، أبو عمرو عثمان، تحقيق: هادي حسن حمودي ط ١، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥ م.
- ١٢ - أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف، تحقيق محمد محيي الدين عبدا لحميد، ط ٥، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٦ م.
- ١٣ - إيضاح الشعر، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، تحقيق: حسن هندراوي، ط ١، دار القلم، دمشق، ودار العلوم والثقافة، بيروت، ١٩٨٧ م.

- ١٤- البحر المحيط، أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، د.ت.
- ١٥- البغداديات، أبو علي الفارسي الحسين بن أحمد، تحقيق: صلاح عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
- ١٦- بغية النجباء في تصريف الأسماء، محمد الطنطاوي، ط ١، دار الصاوي للطبع والنشر والتأليف، القاهرة، ١٩٢٩م.
- ١٧- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، محمد مرتضى، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، ١٩٦٦م.
- ١٨- تذكرة النحاة، أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف، تحقيق: عفيف عبدالرحمن ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.
- ١٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، محمد بن عبدالله، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨.
- ٢٠- تصحيح الفصيح، ابن درستويه، عبدالله بن جعفر، تحقيق: عبدالله الجبوري، ط ١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥م.
- ٢١- التصريح على التوضيح، الأزهري، خالد بن عبدالله، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ت.
- ٢٢- التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، تصحيح وتعليق: رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢م.
- ٢٣- التكملة، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، تحقيق: كاظم بحر المرجان، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨١م.
- ٢٤- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، أبو عبدالله محمد الأنصاري، تحقيق: إبراهيم إطفيش، ط ٢، دار الكتب، القاهرة، ١٩٥٢م.
- ٢٥- الجمل في النحو، الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، ١٩٨٤م.
- ٢٦- الجمهرة، ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، تحقيق: رمزي منير البعلبكي، ط ١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
- ٢٧- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، حسن بن قاسم، تحقيق: طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٧٦م.
- ٢٨- حاشية ابن جماعة، ابن جماعة، محمد عز الدين بن أبي بكر، ط ٢، عالم الكتب،

- بيروت، ١٩٨٤م.
- ٢٩- حاشية زكريا الأنصاري الخزرجي، ط ٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٤م.
- ٣٠- حاشية يس، يس بن زين الدين، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ت.
- ٣١- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، محمد ضاري حمادي، ط ١، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد، ١٩٨٢م.
- ٣٢- الخراج، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، ط ٤، المطبعة السلفية ومكبتها، القاهرة، ١٢٩٤هـ.
- ٣٣- خزنة الأدب، البغدادي، عبدالقادر بن عمر، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط ١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢م.
- ٣٤- الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد النجار، ط ٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
- ٣٥- درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، القاسم بن علي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٥م.
- ٣٦- دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وحاتم صالح الضامن وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧م.
- ٣٧- ديوان الأخطل، الأخطل، غياث بن غوث، شرح إيليا سليم الحاوي، دار الثقافة، بيروت د.ت.
- ٣٨- ديوان الأعشى، الأعشى، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت، د.ت.
- ٣٩- الرد على النحاة، ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبدالرحمن، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط ١، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٧٩م.
- ٤٠- سر صناعة الإعراب، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: حسن هندأوي، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.
- ٤١- شرح الشافية، الرضي الاسترأبادي، محمد بن الحسن، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، ط ٢، دار المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
- ٤٢- شرح شذور الذهب، ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف، تحقيق: محمد

- محيي الدين عبدالحميد، ط ١٠، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٥ م.
- ٤٢- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، ط ١١، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٢ م.
- ٤٤- شرح الكافية، الرضي الاسترابادي، محمد بن الحسن، تصحيح يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٧٨ م.
- ٤٥- شرح المفصل، ابن يعيش، يعيش بن علي، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المتنبى بالقاهرة، د.ت.
- ٤٦- الصاحبى، أحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٧٧ م.
- ٤٧- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، إسماعيل بن حماد، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط ٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤ م.
- ٤٨- العقد الفريد، ابن عبدربه، أحمد بن محمد، تحقيق: مفيد قميحة، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢.
- ٤٩- الفوائد المحصورة في شرح المقصورة، اللخمي، محمد بن أحمد، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط ١، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٠ م.
- ٥٠- القاموس المحيط، المجد الفيروزبادي، ط ٢، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٠١ هـ.
- ٥١- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق عبدالسلام هارون، طبعات مختلفة، الجزء الأول، دار القلم ١٩٦٦، والجزء الثاني دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٨، والجزءان الثالث والرابع: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢، ١٩٧٥ م.
- ٥٢- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢ م.
- ٥٣- ليس في كلام العرب، ابن خالويه، الحسين بن أحمد، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط ٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩.
- ٥٤- ما ينصرف وما لا ينصرف. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٧١ م.
- ٥٥- المباحث اللغوية في العراق، مصطفى جواد، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة،

١٩٥٥ م.

- ٥٦- مجالس ثعلب، ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، تحقيق عبدالسلام هارون، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠ م.
- ٥٧- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وزميليه، ط٤، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٥٨ م.
- ٥٨- معاني الحروف، الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، تحقيق: عبدالفتاح إسماعيل شلبي، ط٢، دار الشروق، جدة، ١٩٨٤ م.
- ٥٩- معاني القرآن، الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، تحقيق: فائز فارس، ط٢، الكويت، ١٩٨١ م.
- ٦٠- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
- ٦١- معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، تحقيق: محمد علي النجار ويوسف نجاتي، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠ م.
- ٦٢- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ط٢، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٠ م.
- ٦٣- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٩ م.
- ٦٤- المقتضب، المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، تحقيق: عبدالخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- ٦٥- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٥ م.
- ٦٦- المنصف، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: إبراهيم مصطفى وزميله ط١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٥٤ م.
- ٦٧- النحو الوافي، عباس حسن، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢ م.
- ٦٨- نظرية أدوات التعريف والتنكير، غراتشيا غابوتشان، ترجمة: جعفر دك الباب، وزارة التعليم العالي، دمشق، ١٩٨٠ م.
- ٦٩- همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، السيوطي، عبدالرحمن بن الكمال، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥ م.